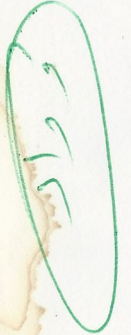
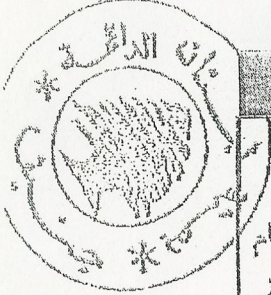


التوصيات الواردة في الفقرة ٨٤ من تقرير الفريق العامل



الترتيب	الجواب لبنان	الموافقة
١	النظر في التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (ألمانيا)	الموافقة
٢	النظر في التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية الأشخاص من الاختفاء القسري، الموقعة في عام ٢٠٠٧ (إسبانيا)	الموافقة
٣	النظر في التصديق على اتفاقيات جنيف (ألمانيا)	الموافقة، باستثناء البروتوكول الاختياري الثالث الذي لا يرغب لبنان بالتصديق عليه.
٤	إنشاء هيئة وطنية مستقلة مخولة سلطة التحقيق في مسار الأشخاص المفقودين وضمائيا الاختفاء القسري في سياق الحروب المختلفة التي مرّ بها البلد (المكسيك)	الموافقة

وقع لبنان على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري عام ٢٠٠٧، وأوردت الحكومة في بيانها الوزاري عام ٢٠٠٩ أنها ستعمل على إبرامها فور توافر الظروف السياسية الداخلية والخارجية الملائمة لذلك.

وقع لبنان على الاتفاقية الدولية لحماية الأشخاص من الاختفاء القسري عام ٢٠٠٧، وأوردت الحكومة في بيانها الوزاري عام ٢٠٠٩ أنها ستعمل على إبرامها عند توافر الظروف السياسية الداخلية والخارجية الملائمة لذلك.

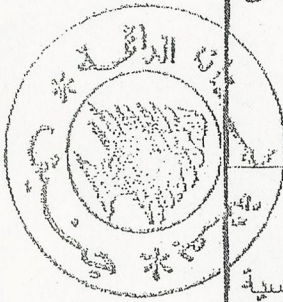
أبرم لبنان عام ١٩٥١ اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩، كما أبرم البروتوكولين الاختياريين في العام ١٩٩٧.

سبق للدولة اللبنانية أن شكلت هيئة وطنية للتحقيق في مسألة المفقودين خلال الحروب التي عصفت بلبنان لم تستكمل أعمالها، على أن تُتابع جهودها عندما تسمح الظروف السياسية الداخلية والخارجية بذلك.

2011/01/2011 - 000260-2

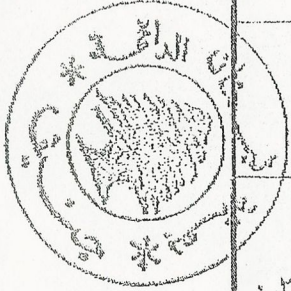
<p>الموافقة</p> <p>إقرار عملية تحديد هوية الضحايا عن طريق إعداد قاعدة بيانات للحمض النووي (د.ن.أ.) ونبش القبور الجماعية، وتشكيل لجنة وطنية المعنية بالأشخاص المفقودين (ألمانيا)</p>	<p>5</p>
<p>الموافقة</p> <p>انضم لبنان إلى اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في العام ٢٠٠٠، وصادق على البروتوكول الاختياري الملحق بها في العام ٢٠٠٨، وتقوم السلطات المختصة بمواءمة القوانين الوطنية مع مواد الاتفاقية المذكورة.</p>	<p>6</p> <p>تجريم جميع أفعال التعذيب على النحو الوارد في اتفاقية مناهضة التعذيب واعتماد عقوبات جزائية على جريمة التعذيب تتناسب مع جسامة الجريمة (الولايات المتحدة)</p>
<p>الموافقة</p> <p>انضم لبنان إلى اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في العام ٢٠٠٠، وصادق على البروتوكول الاختياري الملحق بها في العام ٢٠٠٨، وتقوم السلطات المختصة بمواءمة القوانين الوطنية مع مواد الاتفاقية المذكورة.</p>	<p>7</p> <p>زيادة العقوبة على جريمة التعذيب عن حدّها الأقصى الحالي، وهو ثلاث سنوات، بحيث تتناسب مع جسامة الجريمة (مولندا)</p>
<p>الموافقة</p> <p>يتضمن مشروع قانون العقوبات المحروض أمام مجلس النواب مواداً قانونية تقضي بإلغاء الأعدار المُخفّفة لجريمة الشرف، وجعلها جريمة كسائر الجرائم يعاقب عليها القانون بشكل يتناسب مع طبيعة الجريمة المرتكبة.</p>	<p>8</p> <p>إلغاء جرائم الشرف من قانون العقوبات اللبناني، ومواصلة اتخاذ التدابير الضرورية لتعزيز حقوق النساء على نحو أفضل في جميع ميادين المجتمع (اليونان)</p>

١٤/٣



2011 م - 0002 - م

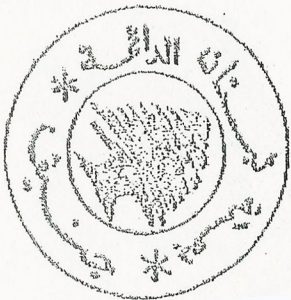
<p>الموافقة</p> <p>ليس للبنان أي تحفظات على اتفاقية حقوق الطفل أو أي من موادها، وتعمل السلطات المختصة على دراسة كيفية موازنة القوانين اللبنانية مع موجبات هذه الاتفاقية.</p>	<p>٩</p> <p>تعديل القوانين المطية بحيث تتوافق تماماً مع اتفاقية حقوق الطفل (بولندا)</p>
<p>الموافقة</p>	<p>١٠</p> <p>اتخاذ مزيد من التدابير لتحسين إمكانيات العمل وظروف العمل للاجئين الفلسطينيين (فنلندا)</p>
<p>الموافقة</p> <p>يجري العمل على منح الفلسطينيين السقيمين في لبنان فاقدتي الأوراق الثبوتية المسجلين في لوائح الأمن العام اللبناني بطاقات خاصة بعد التأكد من أحقيتهم بالحصول على مثل هذه المستندات، واستناداً إلى القوانين اللبنانية المرعية الإجراء.</p>	<p>١١</p> <p>تعزيز جهود مساعدة الفلسطينيين المقيمين في لبنان الذين لا يحامون وثائق هوية بما يمكنهم من التمتع بحياة كريمة (فلسطين)</p>
<p>الموافقة</p> <p>يرحب لبنان بتعزيز قدرات لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني ضمن الولاية المنوطة بها وفقاً لقرار إنشائها، وانسجاماً مع القوانين اللبنانية المرعية الإجراء والنظام العام والدستور اللبناني. نذكر الإشارة إلى أن مسؤولية تحسين أوضاع اللاجئين الفلسطينيين تقع بالدرجة الأولى على عاتق الأوتروا، وأن أي مجهود تقوم به الدولة اللبنانية في هذا الاتجاه لا يُعتبر رديفاً أو بديلاً عن مهمة الأوتروا.</p> <p>لبنان لم يكن له أي دور في خلق مشكلة اللاجئين الفلسطينيين الذين طردوا قسراً من أرضهم، وإنما يعاني من تداعيات المشكلة التي يتعين على المجتمع الدولي معالجتها وفقاً لقرارات الشرعية الدولية مع التأكيد على أهمية الالتزام بحق العودة وعدم التوطين.</p>	<p>١٢</p> <p>تعزيز قدرات لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني على مساعدة اللاجئين الفلسطينيين، كخطوة في سبيل النهوض بحقوق الإنسان والوضع الإنساني للاجئين الفلسطينيين في لبنان (المملكة المتحدة)</p>



١٢/١٢

Dolluun - 0002 d-2

الموافقة	توجيه دعوة مفتوحة ودائمة إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، كإشارة إلى انفتاح لبنان والتزامه بالتعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان (المكسيك)	١٣
الموافقة	توجيه دعوة مفتوحة ودائمة إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان (إسبانيا)؛ إصدار دعوة دائمة إلى جميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة التابعة للأمم المتحدة (بولندا)	١٤



١٤/٣

المجلس